

الفرق بين النصيحة والتعيير

للحافظ
ابن رجب الحنبلي

مصدر هذه المادة:

المكتبة الإسلامية
www.ktibat.com



شَاءَ الْقُدُّوسُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على إمام المتقين وخاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فهذه كلمات مختصرة جامعة، في الفرق بين النصيحة والتعير، فإنهما يشتركان في أن كلا منهما ذكر الإنسان بما يكره ذكره، وقد يشته الفرق بينهما عند كثير من الناس. والله الموفق للصواب.
اعلم أن ذكر الإنسان بما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذم والعيب والنقص. فأما إن كان فيه مصلحة لعامة المسلمين، خاصة لبعضهم، وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة؛ فليس بمحرم، بل مندوب إليه.

وقد قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة، وبين الغيبة وردوا على من سوى بينهما من المتعبدین وغيرهم ممن لا يتسع علمه. ولا فرق بين الطعن في رواية حفاظ الحديث ولا التمييز بين من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وبين تبين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة وتأول شيئاً منها على غير تأويله، وتمسك بما لا يتمسك به، ليحذر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضاً.

ولهذا نجد في كتبهم المصنفة في أنواع العلوم الشرعية من التفسير، وشروح الحديث، والفقه، واختلاف العلماء وغير ذلك، ممتلئة من المناظرات ورد أقوال من تضعف أقواله من أئمة السلف

والخلف، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم، ولا ادعى فيه طعنًا على من رد عليه قوله، ولا ذمًا ولا نقصًا، اللهم إلا أن يكون المصنف ممن يفحش في الكلام، ويسيء الأدب في العبارة فينكر عليه فحاشته وإساءته دون أصل رده ومخالفته، إقامة بالحجج الشرعية والأدلة المعتبرة. وسبب ذلك أن علماء الدين كلهم مجمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، ولأن يكون الدين كله لله، وأن يكون كلمته هي العليا.

أئمة السلف كانوا يقبلون الحق:

وكلهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم، ولا ادعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين، فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيرًا، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم.

كما قال عمر رضي الله عنه في مهور النساء، وردت المرأة بقوله تعالى: ﴿وَأْتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠].. فرجع عن قوله، وقال: «أصاب امرأة، ورجل أخطأ».. وروي عنه أنه قال: «كل أحد أفقه من عمر».

وكان بعض المشهورين إذا قال في رأيه بشيء يقول: «هذا رأينا فمن جاءنا برأي أحسن منه قبلناه».

وكان الشافعي يبالغ في هذا المعنى ويوصي أصحابه باتباع الحق، وقبول السنة، إذا ظهرت لهم على خلاف قوله، وأن يضرب

بقوله حينئذ الحائط، وكان يقول في كتبه: «لابد أن يوجد فيها ما يخالف الكتاب والسنة، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]».

وأبلغ من هذا، أنه قال: «ما ناظرني أحد فباليت، أظهرت الحجة على لسانه، أو على لساني».. وهذا يدل على أنه لم يكن له قصد إلا في ظهور الحق ولو كان على لسان غيره ممن يناظره أو يخالفه.

ومن كانت هذه حاله، فإنه لا يكره أن يُرد عليه قوله ويتبين له مخالفته للسنة لا في حياته ولا في مماته.

وهذا هو الظن بغيره من أئمة الإسلام، والذايين عنه، القائمين بنصره من السلف والخلف، ولم يكونوا يكرهون مخالفة من خالفهم أيضاً بدليل عرض له، ولو لم يكن ذلك الدليل قوياً عندهم بحيث يتمسكون به ويتركون دليلهم له.

ولهذا كان الإمام أحمد رحمه الله تعالى يذكر إسحاق بن راهويه ويمدحه ويشني عليه ويقول: «وإن كان يخالف في أشياء، فإن الناس لم يزل بعضهم يخالف بعضاً».. أو كما قال.

وكان كثيراً ما يعرض عليه كلام إسحاق وغيره من الأئمة، ومأخذهم في أقوالهم، فلا يوافقهم في قولهم، ولا ينكر عليهم أقوالهم، ولا استدلالهم وإن لم يكن هو موافقاً على ذلك كله.

وقد استحسّن الإمام أحمد ما حكى عن حاتم الأصم، أنه قيل له: أنت رجل أعجمي لا تفصح، وما ناظرك أحد إلا قطعتة، فبأي شيء تغلب خصمك؟ فقال: بثلاث، أفرح إذا أصاب خصمي،

وأحزن إذا أخطأ، وأحفظ لسانه عنه أن أقول ما يسوؤه.. أو معنى هذا. فقال أحمد: ما أعقله من رجل.

فحينئذ.. فردُّ المقالات الضعيفة، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية، ليس هو مما يكره أولئك العلماء، بل مما يحبونه ويمدحون فاعله، ويشنون عليه. فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية، فلو فرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق، فلا عبرة بكرهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة، بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له، سواء كان ذلك في موافقته أو مخالفته، وهذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم، وذلك هو الدين كما أخبر به النبي ﷺ.

كيفية بيان خطأ من أخطأ من العلماء:

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله، إذا تأدب في الخطاب، وأحسن في الرد والجواب، فلا حرج عليه ولا لوم يتوجه إليه، وإن صدر منه من الاغترار بمقالته، فلا حرج عليه، وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: (كذب فلان)، ومن هذا قول النبي ﷺ: «كذب أبو السنابل»^(١).. لما بلغه أنه أفتى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشر.

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض

(1) أخرجه أحمد ٤٤٧/١ رقم (٤٢٧٣).

العلماء وردھا أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها، ويبالغ في ردها عليهم، هذا كله حكم الظاهر.

وأما في باطن الأمر.. فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبين الحق، ولئلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته، فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

وسواء كان الذي بيّن الخطأ صغيراً أو كبيراً، وله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها، وأنكرت عليه من العلماء، مثل المتعة والصرف والعمرتين وغير ذلك، ومن رد على سعيد بن المسيب قوله في إباحته المطلقة ثلاثاً بمجرد العقد، وغير ذلك مما يخالف السنة الصريحة، وعلى الحسن في قوله في ترك الإحداد على المتوفى عنها زوجها، وعلى عطاء في إباحته إعادة الفروج، وعلى طاوس قوله في مسائل متعددة شذ بها عن العلماء.. وعلى غير هؤلاء ممن أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم.

ولم يعدّ أحد منهم مخالفيه في هذه المسائل ونحوها طعناً في هؤلاء الأئمة ولا عيباً لهم.

وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها مثل كتب الشافعي، وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور، ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرها ممن ادعوا المقالات وما كان بمثابة شيء كثير، ولو ذكرنا ذلك بحروفه لطل

الأمر جدًّا.

وأما مراد الراد بذلك إظهار عيب من رد عليه وتنقصه وتبيين جهله وقصوره في العلم ونحو ذلك، كان محرماً، سواء كان رده لذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللمز، وداخل أيضاً في قول النبي ﷺ: «يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه: لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فإنه من يتبع عوراتهم، يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته»^(١).

وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء وليس منهم، فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم؛ تحذيراً من الاقتداء بهم.. وليس كلامنا الآن في هذا القبيل، والله أعلم.

(1) أبو داود (٤٨٨٠)، وأحمد (١٩٧٩٧) من حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه، وهو حديث حسن صحيح.

فصل

من يرد النصيحة يعامل بالإكرام والاحترام

ومن عرف منه أنه أراد برده على العلماء النصيحة لله ورسوله فإنه يجب أن يعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان.

ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقص والذم، وإظهار العيب، فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة.

ويعرف هذا القصد تارة بإقرار الراد واعترافه، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله، فمن عرف منه العلم والدين وتوقير أئمة المسلمين واحترامهم، لم يذكر الرد وتبيين الخطأ إلا على الوجه الذي يراه غيره من أئمة العلماء.

وأما في التصانيف، وفي البحث، وجب حمل كلامه على الأول، ومن حمل كلامه - والحال على ما ذكره - فهو ممن يظن بالبريء الظن السوء، وذلك من الظن الذي حرمه الله ورسوله، وهو داخل في قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا...﴾ [النساء: ١١٢].. فإن الظن السوء ممن لا تظهر منه أمارات السوء مما حرمه الله ورسوله، فقد جمع هذا الظان بين اكتساب الخطيئة والإثم ورمي البريء بها.. ويقوي دخوله في هذا الوعيد إذا ظهرت منه - أعني هذا الظان - أمارات السوء، مثل: كثرة البغي، والعدوان، وقلة الورع، وإطلاق اللسان، وكثرة الغيبة والبهتان، والحسد للناس على ما آتاهم الله من فضله، والامتنان، وشدة الحرص على المزاحمة

على الرئاسات قبل الأوان.

ومن عرفت منه هذه الصفات التي لا يرضى بها أهل العلم والإيمان فإنه إنما يحمل تزمته للعلماء، ورده عليهم على الوجه الثاني؛ فيستحق حينئذ مقابلته بالهوان، ومن لم تظهر منه أمارات بالكلية تدل على شيء، فإنه يجب أن يحمل كلامه على أحسن محملاته، ولا يجوز حمله على أسوأ حالاته.. وقد قال عمر رضي الله عنه: «لا تظن بكلمة خرجت من أخيك المسلم سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً».

فصل

أن يقال للرجل في وجهه ما يكرهه

ومن هذا الباب أن يقال للرجل في وجهه ما يكرهه، فإن كان هذا على وجه النصيحة فهو حسن، وقد قال بعض السلف لبعض إخوانه: «لا تنصحيني حتى تقول في وجهي ما أكره».. فإذا أخبر الرجل أخاه بعيب ليحجته كان ذلك حسناً لمن أخبر بعيب من عيوبه أن يعتذر منها إن كان له منها عذر، وإن كان ذلك على وجه التوبيخ بالذنب فهو قبيح مذموم. وقيل لبعض السلف: «أتحب أن يخبرك أحد بعيوبك؟» فقال: إن كان يريد أن يوبخني فلا».

فالتوبيخ والتعير بالذنب مذموم، وقد نهى النبي ﷺ أن تثرب الأمة الزانية مع أمره بجلدها^(١)، فتجلد حداً ولا تعير بالذنب ولا توبخ به.

وفي الترمذي وغيره مرفوعاً: «من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمل به».. وحمل ذلك على الذنب الذي تاب منه صاحبه. قال الفضيل: «المؤمن يستر وينصح، والفاجر يهتك ويعير». فهذا الذي ذكره الفضيل من علامات النصيحة والتعير، وهو أن النصيحة يقترب به الستر، والتعير يقترب به الإعلان. وكان يقال: «من أمر أخاه على رعوس الملاء فقد عيره».. أو بهذا المعنى.

وكان السلف يكرهون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هذا الوجه، ويجبون أن يكون سرّاً فيما بين الأمر والمأمور، فإن هذا

(١) أخرجه البخاري (٢١٥٤)، ومسلم (١٧٠٣) من حديث أبي هريرة ؓ.

من علامات النصح، فإن الناصح ليس له غرض في إشاعة عيوب من ينصح له، وإنما غرضه إزالة المفسدة التي وقع فيها.

وأما الإشاعة وإظهار العيوب فهو مما حرمه الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ [النور: ١٩].

والأحاديث في فضل السر كثيرة جداً.

وقال بعض العلماء لمن يأمر بالمعروف: «واجتهد أن تستر العصاة، فإن ظهور عوراتهم وهن في الإسلام، أحق شيء بالستر: العورة». فلهذا كان إشاعة الفاحشة مقترنة بالتعيير، وهما من خصال الفجار، لأن الفاجر لا غرض له في زوال المفاصل ولا في اجتتاب المؤمن للنقائص والمعائب، إنما غرضه في مجرد إشاعة العيب في أخيه المؤمن وهتك عرضه، فهو يعيد ذلك ويبيده، ومقصوده تنقص أخيه المؤمن في إظهار عيوبه ومساوئه للناس ليدخل عليه الضرر في الدنيا.

وأما الناصح فغرضه بذلك إزالة عيب أخيه المؤمن واجتنابه له، وبذلك وصف الله تعالى رسوله ﷺ فقال: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

ووصف بذلك أصحابه فقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ...﴾ [الفتح: ٢٩].

ووصف المؤمنين بالصبر والتواصي بالمرحمة.

وأما الحامل للفاجر على إشاعة السوء وهتكه فهو القوة والغلظة، ومحبه إيذاء أخيه المؤمن، وإدخال الضرر عليه. وهذه

صفة الشيطان الذي يزين لبني آدم الكفر والفسوق والعصيان ليصيروا بذلك من أهل النيران، كما قال الله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦].

وقال بعد أن قص علينا قصته مع نبي الله آدم ﷺ ومكره به حتى توصل إلى إخراجهم من الجنة: ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٧].

فشتان بين من قصده النصيحة وبين من قصده الفضيحة، ولا تلتبس إحداهما بالأخرى إلا على من ليس من ذوي العقول الصحيحة.

فصل

في عقوبة من أشاع السوء على أخيه المؤمن

وعقوبة من أشاع السوء على أخيه المؤمن، وتتبع عيوبه، وكشف عورته، أن يتبع الله عورته ويفضحه ولو في جوف بيته، كما روي ذلك عن النبي ﷺ من غير وجه، وقد أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من وجوه متعددة.

وأخرجه الترمذي من حديث واثلة بن الأسقع عن النبي ﷺ قال: «لا تظهر الشماتة بأخيك، فيعافيه الله ويبتليك»^(١).. وقال: حسن غريب.

وخرج أيضاً من حديث معاذ مرفوعاً: «من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمل»... وإسناده منقطع.

وقال الحسن: «كان يقال: من عير أخاه بذنب تاب منه، لم يمت حتى يتليه الله به».

ويروى من حديث ابن مسعود بإسناد فيه ضعف: «البلاء موكل بالمنطق، فلو أن رجلاً عير رجلاً برضاع كلبه لرضعها». وقد روي هذا المعنى عن جماعة من السلف.

ولما ركب ابن سيرين الدين وحبس به قال: «إني أعرف الذنب الذي أصابني هذا، عيرت رجلاً منذ أربعين سنة فقلت له: يا مفلس».

(١) الترمذي (٢٥٠٨).

فصل

فيمن أظهر السوء وأشاعه في قلب النصيح

ومن أظهر التعير: إظهار السوء وإشاعته في قلب النصيح وزعم أنه إنما يحمله على ذلك العيوب، إما عاماً أو خاصاً، وكان في الباطن إنما غرضه التعير والأذى، فهو من إخوان المنافقين، الذي ذمهم الله في كتابه، في مواضع، فإن الله تعالى ذم من أظهر فعلاً وقولاً حسناً وأراد به التوصل إلى غرض فاسد يقصده في الباطن، وعد ذلك من خصال النفاق كما في سورة براءة التي هتك فيها المنافقين وفضحهم بأوصافهم الخبيثة... **﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾** [التوبة: ١٠٧].

وقال الله تعالى: **﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾** [آل عمران: ١٨٨]. وهذه الآية نزلت في اليهود حين سأهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه وأخبروه بغيره، وقد أروه أن قد أخبروه بما سأهم عنه، واستحمدوا بذلك عليه وفرحوا بما أتوا من كتمانهم ما سأهم عنه. كذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما، وحديثه بذلك مخرج في الصحيحين^(١).

وعن أبي سعيد الخدري: أن رجالاً من المنافقين كانوا إذا خرج رسول الله ﷺ إلى الغزو تخلفوا عنه وفرحوا بمقعدهم خلاف رسول الله ﷺ، فإذا قدم رسول الله ﷺ اعتذروا إليه وحلفوا، وأحبوا

(1) البخاري (٤٥٦٨)، ومسلم (٢٧٧٨).

أن يحمدا بما لم يفعلوا .. فتزلت هذه ... الآية^(١).

فهذه الخصال، خصال اليهود والمنافقين، وهو أن يُظهر الإنسان في الظاهر قولاً أو فعلاً، وهو في الصورة التي ظهر عليها حسن، ومقصوده بذلك التوصل إلى غرض فاسد، فيحمد على ما أظهر من ذلك الحسن، ويتوصل هو به إلى غرضه الفاسد الذي هو أبطنه، ويفرح بحمده على ذلك الذي أظهر أنه حسن وفي الباطن شيء، وعلى توصله في الباطن إلى غرضه السيئ، فتم له الفائدة وتنفذ له الحيلة بهذا الخداع!!

ومن كانت هذه صفته فهو داخل في هذه الآية ولا بد، فهو متوعد بالعذاب الأليم، ومثال ذلك: أن يريد الإنسان ذم رجل وتنقصه وإظهار عيبه لينفر الناس عنه، إما محبة لإيذائه لعداوته أو مخافته من مزاحمته على مال أو رئاسة أو غير ذلك من الأسباب المذمومة، فلا يتوصل بذلك إلا بإظهار الطعن فيه بسبب ديني، مثل أن يكون قد رد قولاً ضعيفاً من أقوال عالم مشهور، فيشيع بين من يعظم ذلك العالم أن فلائنا يبغض هذا العالم ويذمه ويطعن عليه، فيغير بذلك كل من يعظمه، ويوهمهم أن بغض الراد وأذاه من أعمال القرب، لأنه ذب عن ذلك العالم، ورفع الأذى عنه، وذلك قربة إلى الله تعالى وطاعته، فيجمع هذا المظهر للنصح بين أمرين قبيحين محرّمين:

أحدهما: أن يحمل رد هذا العالم القول الآخر على البغض

(1) أخرجه البخاري (٤٥٦٧)، ومسلم (٢٧٧٧).

والطعن والهوى، وقد يكون إنما أراد به النصح للمؤمنين، وإظهار ما لا يحل له كتمانته من العلم.

والثاني: أن يظهر الطعن عليه ليتوصل بذلك إلى هواه وغرضه الفاسد في قالب النصح والذب عن علماء الشرع.

وبمثل هذه المكيدة كان ظلم بني مروان وأتباعهم؛ يستميلون الناس إليهم، وينفرون قلوبهم عن علي بن أبي طالب والحسن والحسين وذريتهم رضي الله عنهم أجمعين.

وأنه لما قتل عثمان رضي الله عنه لم تر الأمة أحق من علي رضي الله عنه فبايعوه، فتوصل من توصل إلى التنفير عنه، بأن أظهر تعظيم قتل عثمان رضي الله عنه وقبحه، وهو في نفس الأمر كذلك، ضم إلى ذلك أن المؤلب على قتله والساعي فيه علي رضي الله عنه، وهذا كان كذباً وبهتاً.

وكان علي رضي الله عنه يحلف ويغلظ الحلف على نفي ذلك، وهو الصادق البار في يمينه رضي الله عنه.

وبادروا إلى قتاله ديانة وتقرباً، ثم إلى قتال أولاده رضوان الله عليهم، واجتهد أولئك في إظهار ذلك وإشاعته على المنابر في أيام الجمع وغيرها من المجالع العظيمة، حتى استقر في قلوب أتباعهم أن الأمر على ما قالوه، وأن بني مروان أحق بالأمر من علي وولده؛ لقربهم من عثمان، وأخذهم بثأره، فتوصلوا بذلك إلى تأليف قلوب الناس عليهم، وقتلهم لعلي وولده من بعده، ويثبت بذلك لهم الملك، واستوثق لهم الأمر.

وكان بعضهم يقول في الخلوة لمن يثق إليه كلاماً ما معناه: «لم يكن أحد من الصحابة أكفاً عن عثمان من علي».. فيقال له: لم

يسبونه إذا؟ فيقول: «إن الملك لا يقوم إلا بذلك».

ومراده أنه لولا تنفير قلوب الناس عن علي وولده ونسبتهم إلى ظلم عثمان لما مالت قلوب الناس إليهم، لما علموه من صفاتهم الجميلة وخصائصهم الجليلة، فكانوا يسرعون إلى متابعتهم ومبايعتهم فيزول بذلك ملك بني أمية، وينصرف الناس عن طاعتهم.

فصل

فليتق الله من ابتلي بشيء من هذا المكر

ومن بلي بشيء من هذا المكر فليتق الله ويستعن به ويصبر، فإن العاقبة للتقوى.. كما قال الله تعالى بعد أن قص قصة يوسف وما حصل له من أنواع الأذى بالمكر والمخادعة: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٢١].

وقال الله تعالى حكاية عنه أنه قال لإخوته: ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩٠].

وقال تعالى في قصة موسى عليه السلام وما حصل له ولقومه من أذى فرعون وكيده، قال لقومه: ﴿اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا...﴾ [الأعراف: ١٢٨].

وقد أخبر الله تعالى أن المكر يعود وباله على صاحبه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].
وقال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

والواقع يشهد بذلك، فإن من سبر أخبار الناس، وتواريخ العالم، وقف على أخبار من مكر بأخيه فعاد مكره عليه، وكان ذلك سبباً لنجاته وسلامته على العجب العجيب.

ولو ذكرنا بعض ما وقع من ذلك لطلال الكتاب واتسع الخطاب، والله الموفق للصواب، وعليه قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً.

الفهرس

المقدمة.....	٥
أئمة السلف كانوا يقبلون الحق:.....	٦
كيفية بيان خطأ من أخطأ من العلماء:.....	٨
فصل: من يرد النصيحة يعامل بالإكرام والاحترام.....	١١
فصل: أن يقال للرجل في وجهه ما يكرهه.....	١٣
فصل: في عقوبة من أشاع السوء على أخيه المؤمن.....	١٦
فصل: فيمن أظهر السوء وأشاعه في قالب النصيح.....	١٧
فصل: فليتنق الله من ابتلي بشيء من هذا المكر.....	٢١
الفهرس.....	٢٢